

تعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية

الاستعراض الشامل للصحة والتأهب: مذكرة مفاهيمية

تقرير من المدير العام

١- أعلن المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ عن بدء المشروع التجريبي للاستعراض الشامل للصحة والتأهب. وقد طلبت الدول الأعضاء في القرار ج ص ٧٤-٧ (٢٠٢١) من المدير العام إعداد مذكرة مفاهيمية مفصلة لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء عند تحديد الخطوات التالية للمرحلة التجريبية الطوعية لآلية الاستعراض الشامل للصحة والتأهب، استناداً إلى مبادئ الشفافية والشمول، وكيفية استنادها إلى العناصر الحالية لإطار رصد وتقييم اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). ويُقدّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب وترد فيه مذكرة مفاهيمية مفصلة عن آلية الاستعراض.

٢- والهدف من آلية الاستعراض هو بناء الثقة والمساءلة على أساس متبادل في مجال الصحة، من خلال التقريب بين الدول الأعضاء في إطار الجوار وتعزيز القدرات الوطنية في مجالات التأهب للطوارئ الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان تمتع فئات السكان بصحة أوفر.

٣- والاستعراض، بصيغته المقترحة، هو آلية تقودها الدول الأعضاء وتوافق البلدان بموجبها على إجراء استعراض طوعي ومنتظم وشفاف من قبل النظراء لقدراتها الوطنية الشاملة في مجال التأهب للطوارئ الصحية. وسيساعد على دعم نظم الصحة العامة الوطنية وبنائها التحتية وقدراتها للتأهب للطوارئ الصحية. والهدف منه هو تعزيز العمل الجماعي العالمي من أجل التأهب، عن طريق التقريب بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، بروح من التضامن، لجعل العالم أكثر أماناً.

٤- وفي إطار التقييم الجاري لآلية الاستعراض، نُفّذت الأمانة عدة مشاريع تجريبية طوعية لآلية الاستعراض مع الدول الأعضاء المهمة. وقد أدرجت الدروس المستفادة في هذه المذكرة المفاهيمية بالإضافة إلى الدروس المستمدة من الآليات الحالية المتعددة الأطراف لاستعراض الأقران، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآلية استعراض السياسات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ولجنة حقوق الطفل.

الأساس المنطقي والأهداف

٥- بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، تقع على جميع الدول الأطراف الـ ١٩٦، بما فيها جميع الدول الأعضاء، مسؤولية بناء وصون قدرات ونظم فعالة للوقاية من الطوارئ الصحية العامة التي تثير قلقاً دولياً والتأهب لها والاستجابة لها، والتقيّد بالقواعد الدولية ذات الصلة.

٦- وقد أشارت الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ وغيرها من الأوبئة الشديدة إلى الحاجة إلى نهج واسعة النطاق تغطي الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره وتشمل حتى أصحاب المصلحة المعنيين خارج القطاع الصحي. وتتطلب هذه النهج التعاون والمساءلة المتبادلة والإجراءات المتضافرة بين القادة الوطنيين ومقرري السياسات والمنظمات الحكومية الدولية والمبادرات العالمية من أجل الإعداد على نحو أفضل للتغيير الجذري المطلوب.

٧- ويشرك الاستعراض الشامل للصحة والتأهب أعلى مستويات الحكومات في بناء وتعزيز النظم الصحية الوطنية من خلال تهيئة البيئة التمكينية اللازمة. وهو يُعزّز القدرات على التأهب للطوارئ الصحية والمكونات في النظم الصحية والقطاعات الأخرى ذات الصلة بالإدارة الفعالة للطوارئ الصحية، مع الحفاظ على استمرارية الخدمات الصحية الأساسية.

٨- ونُقدّم آلية الاستعراض منظوراً حكومياً دولياً وتستعين بالهيكل الصحية العالمية القائمة لدعم الدول الأعضاء. والغرض منها هو النهوض بتعزيز المشاركة المتعددة القطاعات والمتعددة المستويات في جميع جوانب التأهب والتشجيع على تخصيص الاستثمارات اللازمة من رأس المال البشري والمالي للوصول إلى نظم وطنية مرنة وقادرة على الصمود.

٩- ولئن كانت آلية الاستعراض تستند إلى أدوات الرصد والتقييم الواردة في اللوائح الصحية الدولية، فإنها ستستخدم البيانات الوطنية ودون الوطنية في استعراضات شاملة لقدرة النظم الوطنية على التأهب للطوارئ الصحية.

١٠- وتهدف هذه الآلية العالمية الخاضعة لاستعراض الأقران بين الدول الأعضاء إلى الوقوف على الفجوات من حيث القدرات، وتبادل أفضل الممارسات، والمساعدة على تعبئة الدعم حيثما تشتد الحاجة إليه.

١١- وترمي آلية الاستعراض إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

(أ) تعزيز الشفافية وفهم قدرات التأهب الشامل على المستوى القطري في أوساط أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني؛

(ب) الترويج لنهج التأهب التي تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في البلدان، بما في ذلك التعاون الوثيق مع الحكومات والسلطات الوطنية والمحلية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، من أجل إقامة تفاهم متبادل وتعزيز حوار مستدام ومستمر؛

(ج) التشجيع على الامتثال للالتزامات المتعهد بها بموجب اللوائح الصحية الدولية وقرارات جمعية الصحة العالمية ذات الصلة في مجال التأهب للطوارئ الصحية؛

(د) الارتقاء باعتباريات التأهب خارج نطاق القطاع الصحي وضمان التنفيذ الشامل للتوصيات؛

- (هـ) تعزيز التضامن والحوار والتعاون على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- (و) زيادة واستدامة الدعم المقدم لبناء القدرات والاستثمارات الجارية في الأولويات الوطنية للتأهب للطوارئ الصحية؛
- (ز) إنشاء منصة لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

اعتبارات أساسية

- ١٢- ستُدمج آلية الاستعراض وسيُسترشد بها في دورات البرمجة والتخطيط الوطنية، بما في ذلك وضع خطط العمل الوطنية بشأن الأمن الصحي، مع تجنب الازدواجية والحرص في المقابل على مواءمته مع الآليات والمبادرات والتوصيات القائمة الصادرة عن لجنة استعراض اللوائح الصحية الدولية، والفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح، والمجلس العالمي لرصد التأهب، ولجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، وغيرها.
- ١٣- وستوأم الأسس التقنية لآلية الاستعراض مع أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، وبرامج العمل العام للمنظمة، وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والتغطية الصحية الشاملة من أجل تحسين التأهب للطوارئ الصحية.
- ١٤- وإقراراً بالعبء الثقيل المُلقى على كاهل الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإبلاغ، ستكفل الأمانة استخدام مصادر البيانات القائمة متى أمكنها ذلك، وستعمل، حيثما أمكن، مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.
- ١٥- وعلى المستوى الوطني، ستهدف آلية الاستعراض إلى تيسير حوار واسع النطاق وجامع بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشاركة النشطة للوزارات المعنية والبرلمانات والحكومات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث، فضلاً عن المنظمات المتعددة الأطراف المعنية.

الاستعراض وأدوات الرصد والتقييم القائمة، بما في ذلك التقييم الخارجي المشترك

- ١٦- تهدف الرؤية الجريئة لآلية الاستعراض إلى تعزيز التأهب للطوارئ الصحية من خلال عملية تدمج المعلومات المتاحة، وتشرك القيادات الوطنية على أعلى مستوى، وتحفز الإجراءات العملية والمحددة لتحسين التأهب، وتقضي إلى زيادات كبيرة ومستدامة في الاهتمام بالتأهب وتركيزه وتمويله.
- ١٧- وسيتوخى من آلية الاستعراض أن تشكل جزءاً من دورة تأهب الدول الأعضاء المشاركة لبناء القدرات في مجال الأمن الصحي. ويكمل هذا النهج نتائج التقييمات الوطنية الأخرى ويستثمرها ويستفيد منها ويرتقي بمستواها. وهو يتناول مسائل مثل قدرة النظم الصحية على الصمود، ومشاركة المجتمع المحلي وكسب ثقته، ومشاركة المجتمع بأسره، مثلاً على أعلى مستويات الحكومات. ويدرج عناصر التأهب فيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، فضلاً عن العناصر ذات الصلة في مؤشرات غاية تمتع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية في إطار برنامج العمل العام الثالث عشر.
- ١٨- ويتوخى من نطاق آلية الاستعراض أن يتجاوز القطاع الصحي، وأن يتجاوز داخل القطاع الصحي المجالات التقليدية للقدرات الأساسية في مجال اللوائح الصحية الدولية. وهو يتيح فوائد إضافية من خلال إدراج عنصر أقوى متعدد القطاعات ومتعدد المستويات يُشرك المجتمع بأسره ضمن التأهب للطوارئ الصحية، وزيادة

الأخذ بزمام الأمور من خلال التزام سياسي على أعلى مستوى بالتأزر، ويعزز الحوار بين الدول الأعضاء من أجل زيادة المساءلة والدعم في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية. ويتمشى الاستعراض مع الاستعراضات الوطنية الطوعية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو مهياً ليكون آلية حاسمة تسعى إلى الإقرار بأهمية اعتماد نهج شامل وعالمي بحق إزاء التأهب للطوارئ الصحية والأمن الصحي.

١٩- وتستند آلية الاستعراض إلى تقارير ومؤشرات العديد من الأدوات التي تقيس قدرات البلدان على التأهب للطوارئ الصحية. وتشمل هذه الأدوات أدوات إطار رصد وتقييم اللوائح الصحية الدولية^١ (الإبلاغ السنوي للدول الأطراف بالتقييم الذاتي بموجب اللوائح الصحية الدولية، والتقييمات الخارجية المشتركة، وتمارين المحاكاة، والاستعراضات اللاحقة والاستعراضات المرحلية)، وأدوات التقييم في حالات اختلاط البشر بالحيوانات، فضلاً عن أدوات تقييم الضعف والمخاطر. ولا تزال التقارير الواردة من مختلف هذه التقييمات حاسمة الأهمية في إثراء عملية آلية الاستعراض ومؤشراتها، وتوفير بيانات شاملة عن التأهب على المستوى القطري.

٢٠- وآلية الاستعراض ليست تقييماً أو تقديراً. ولذلك فإن التقييمات التي تجرى في البلدان تتيح البيانات الحاسمة المطلوبة في مؤشرات آلية الاستعراض، ولا يقتصر نطاقها على الصحة. وبعبء عن الوقوع في الازدواجية، تتيح التقييمات أساساً متيناً للاستعراض. وتسعى آلية الاستعراض إلى تحقيق المواءمة مع الآليات القائمة لتخفيف العبء الواقع على كاهل البلدان. ويبرز الملحق بهذه الوثيقة أوجه الاختلاف بين آلية الاستعراض والأدوات القائمة، بما في ذلك التقييمات الخارجية المشتركة.

٢١- وسيساعد تركيز آلية الاستعراض الواضح على المشاركة الرفيعة المستوى على الربط بين أولويات الدول الأعضاء - التأهب للطوارئ الصحية، والاستجابة، وقدرة النظم الصحية على الصمود لتحقيق أهداف الأمن الصحي والتغطية الصحية الشاملة - من أجل إتاحة نظرة شاملة عن القدرات الوطنية في التأهب للتهديدات والطوارئ الصحية العامة ذات الأولوية.

٢٢- وستستعين آلية الاستعراض بالبيانات المستقاة من مختلف المؤشرات لزيادة توافر الأدلة السليمة لاتخاذ القرارات، وستساعد على تحديد أفضل الممارسات، وزيادة الشفافية والمساءلة بشأن استخدام الموارد وتحقيق النتائج، ومن ثم تحسين النظم الوطنية للتخفيف من حدة المخاطر والقدرة على الاستجابة لجميع تهديدات الصحة العامة.

عملية الاستعراض

٢٣- يندرج في صميم آلية الاستعراض إجراء حوار شفاف وشامل وتفاعلي بين الدول الأعضاء سيتبع إجراءات موحدة. وعلى غرار الاستعراض الدوري الشامل الذي تجريه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يعد الاستعراض الشامل للصحة والتأهب عملية استعراض للأقران بين الدول.

٢٤- وستسعى عملية آلية الاستعراض إلى إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في المساهمة في التأهب للطوارئ الصحية وإتاحة مشاركة المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية والإقليمية والعالمية في دعم الأولويات الوطنية.

٢٥- وستحدد سلفاً دورية جولات آلية الاستعراض، بحيث تعقد مرة كل أربع سنوات أو خمس سنوات، مع إمكانية إجراء استعراض منتصف المدة والتحلي بالمرونة اللازمة في وضع جداول زمنية أقصر مدة إذا أوصت بذلك لجنة الخبراء الاستشارية واللجنة العالمية لاستعراض الأقران أو إذا طلبت ذلك الدولة العضو التي تجري الاستعراض.

١ منظمة الصحة العالمية. إطار رصد وتقييم اللوائح الصحية الدولية. جنيف: منظمة الصحة العالمية [الموقع الإلكتروني] (<https://extranet.who.int/sph/ihr-monitoring-evaluation>)، تم الاطلاع في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

٢٦- وستنظم آلية الاستعراض على مرحلتين: مرحلة استعراض وطني ومرحلة استعراض الأقران العالمي.

مرحلة الاستعراض الوطني

٢٧- سيكون الاستعراض الوطني عملية تأخذ البلدان بزمامها وتقودها. وفي إطار هذه المرحلة، ستعد كل دولة عضو مشاركة تقريراً وطنياً يتبع نموذجاً موحداً.

٢٨- وسيستند هذا التقرير الوطني إلى استعراض للبيانات ذات الصلة فيما يخص المؤشرات الرئيسية المستخرجة من المصادر المتاحة بالفعل، بما في ذلك إطار رصد وتقييم اللوائح الصحية الدولية، وبرامج العمل العامة التي تضعها المنظمة في مجال التأهب للطوارئ الصحية (التغطية الصحية الشاملة، والحماية من الطوارئ الصحية، وتمتع السكان بمزيد من الصحة)، ومقاييس المنظمة الدينامي لمدى التأهب^١ لتوفير معلومات عن الحالة الصحية والتأهب الشاملة للبلد. وينظر التقرير أيضاً في المؤشرات السياقية استناداً إلى السياق القطري المحدد فضلاً عن المؤشرات النوعية. وستكون هذه المؤشرات بمثابة خط أساس لتحسين التأهب للطوارئ الصحية في البلد.

٢٩- سيكون التقرير الوطني نتاجاً لعملية تشاور شاملة وواسعة النطاق. وستتخذ الدولة العضو الترتيبات المؤسسية اللازمة لإجراء الاستعراض الوطني. وتشجع الدول الأعضاء على إشراك الجهات الفاعلة المعنية غير الدول، والحكومات المحلية والإقليمية (عند الاقتضاء) في إجراء الاستعراض الوطني وإعداد التقرير الوطني. وعند الاقتضاء، يمكن الاستعانة بالهيئات أو الكيانات أو المنصات القائمة الشاملة لعدة قطاعات لأغراض إعداد التقرير الوطني والتصديق عليه.

٣٠- وستسعى الدولة العضو إلى مشاركة رفيعة المستوى من مختلف فروع الحكومة وأصحاب المصلحة. وسيصدق على التقرير الوطني على أعلى مستوى من الحكومة.

٣١- وستقدم الدولة العضو التقرير رسمياً إلى الأمانة ولجنة الخبراء الاستشارية.

٣٢- وقد أعدت الأمانة إرشادات ذات صلة للدول الأعضاء لمواكبة عملية الاستعراض وإعداد التقرير الوطني.

مرحلة استعراض الأقران العالمي

٣٣- ستستند مرحلة استعراض الأقران العالمي إلى حوار تفاعلي حكومي دولي بين الدولة العضو التي تجري الاستعراض ولجنتين: لجنة الخبراء الاستشارية واللجنة العالمية لاستعراض الأقران.

١ مقياس المنظمة الدينامي لمدى التأهب استناداً إلى المخاطر هو مقياس متعدد الأبعاد يقيس مدى التأهب من حيث ثلاثة مفاهيم، هي: الخطر والضعف والقدرة. والهدف من المقياس هو عرض وضع التأهب لدى البلد من حيث المخاطر ومواطن الضعف المحتملة مقارنةً بالمستويات الحالية للقدرة، فيما يتعلق بمخاطر المتطلبات المحددة، بالاقتران مع تحديثات متجددة مع مرور الوقت. (انظر على سبيل المثال Kandel N, Chungong S. Dynamic preparedness metric: a paradigm shift to measure and act on preparedness. The Lancet Global Health (2022), 10(5):E615-616 doi: [https://doi.org/10.1016/S2214-109X\(22\)00097-3](https://doi.org/10.1016/S2214-109X(22)00097-3)).

٣٤- وستقوم اللجان بإعداد تقرير ختامي مجمّع يتضمن موجزًا لذلك الحوار ويصدر توصيات رئيسية إلى الدولة العضو التي تجري الاستعراض. وستشارك الدولة العضو التي تجري الاستعراض في المناقشات وستتاح لها الفرصة لتأييد التوصيات أو الإحاطة علماً بها بعد عملية شفافة ورسمية.

٣٥- وستستند عملية إنشاء اللجنتين، وتواتر اجتماعاتهما وأساليب عملهما وإجراءاتهما، بما في ذلك عملية وضع التوصيات وتأييدها والإحاطة علماً بها، إلى التشاور مع الدول الأعضاء واللجان الإقليمية.

لجنة الخبراء الاستشارية

٣٦- ستقوم لجنة الخبراء الاستشارية، التي ستيسر الأمانة إنشاءها وتشكيلها من خبراء من إقليم المنظمة الذي تنتمي إليه الدولة العضو التي تجري الاستعراض، وخبراء عالميين آخرين، باستعراض التقرير الوطني الذي تُعده الدولة العضو التي تجري الاستعراض الوطني، فضلاً عن النتائج المستخلصة من المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالسياق الإقليمي. وستكون اللجنة مسؤولة عن إعداد تقرير وتقديمه إلى اللجنة العالمية لاستعراض الأقران.

اللجنة العالمية لاستعراض الأقران

٣٧- ستكفل اللجنة العالمية لاستعراض الأقران، التي ستيسر الأمانة إنشاءها من فريق عامل من الدول الأعضاء يدعمه خبراء تقنيون من تخصصات رئيسية (مثل الشؤون المالية والدبلوماسية والشؤون الإنسانية والتنمية وبناء السلام)، إجراء استعراض لتقرير لجنة الخبراء الاستشارية، والمشاركة في المناقشات وحشد التأييد من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والجهات المانحة والشركاء الإنمائيين، حسب الاقتضاء، وإعداد تقرير ختامي مشفوع بتوصيات. وستيسر اللجنة تنفيذ التوصيات بسبل منها، على سبيل المثال، دعوة الجهات المانحة إلى المشاركة النشطة، وتقديم الدعم التقني والمالي، ونقل التكنولوجيا، وتبادل أفضل الممارسات، وربط الشبكات ومنصات الدعم (بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني والحكومات المحلية).

٣٨- وبناءً على الطلب، ستدعم لجنة الخبراء الاستشارية واللجنة العالمية لاستعراض الأقران الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إنشاء أو تعزيز آليات حكومية دولية لتنسيق الجهود الهادفة إلى تنفيذ التوصيات وأولويات الدول الأعضاء والترويج لها ورصدها. وستشارك اللجنتان أيضاً في المناقشات وجهود حشد تأييد الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني والجهات المانحة والشركاء الإنمائيين لمعالجة المسائل الواردة في التوصيات، حسب الاقتضاء. وستقع على الدولة العضو التي تخضع للاستعراض مسؤولية تنفيذ التوصيات المدعومة المقدمة في التقرير الختامي.

٣٩- وستقدم الأمانة والمجتمع الدولي الدعم إلى الدولة العضو في تنفيذ التوصيات والاستنتاجات، بالتشاور مع الدولة العضو وبموافقتها.

الحصائل المتوقعة

٤٠- سيدعم الاستعراض الشامل للصحة والتأهب الدول الأعضاء في الوفاء بمسؤولياتها الوطنية والتزاماتها وتعهداتها الدولية إزاء التأهب للطوارئ الصحية والأمن الصحي الوطني والعالمي.

٤١- وستيسر الطبيعة الدورية لآلية لاستعراض مواصلة استعراض حال تنفيذ التوصيات.

- ٤٢- ويتوقع أن تتلقى الدولة العضو، إثر مشاركتها في آلية الاستعراض، الدعم في المجالات التالية:
- إعلاء شأن اعتبارات التأهب على أعلى مستوى من الحكومة والمجتمع العالمي؛
 - إرساء واستدامة مستويات محسنة من تعبئة أصحاب المصلحة من عدة قطاعات والحوار فيما بينهم؛
 - تحديد الإجراءات ذات الأولوية ومعالجة المجالات التي تقتضي اهتماماً فورياً على نحو مستدام؛
 - توسيع نطاق دعم ومشاركة أصحاب المصلحة خارج وزارات الصحة والحكومات؛
 - تخصيص الموارد المحلية على نحو فعال من خلال تحديد الفجوات ونقاط الضعف في القدرات الوطنية؛
 - إشراك الشركاء الإنمائيين ودعم تحديد الموارد المالية الدولية، ولاسيما لفائدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بالاستعانة باستنتاجات التقرير الوطني والتوصيات الواردة في التقرير الختامي للجنة العالمية لاستعراض الأقران؛
 - تحسين وضع الصحة والأمن الصحي العالمي من خلال التأهب الصحي والاستجابة للأوبئة، وتحسين وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

٤٣- وعلى الصعيد العالمي، ستتيح آلية الاستعراض ما يلي:

- تعزيز الحوار العالمي بشأن التأهب؛
- تحديد مجالات ملموسة للتعلم من الأقران والدعم بين الدول الأعضاء؛
- تكثيف التعاون التقني بين الدول الأعضاء؛
- تعزيز التعلم المتبادل وتجميع أفضل الممارسات والحلول والابتكارات.

٤٤- وستستكشف الأمانة والدول الأعضاء معاً فرص التآزر والروابط المحتملة مع المبادرات المتعددة الأطراف والعالمية الأخرى، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالتمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لأغراض التأهب للطوارئ الصحية، بهدف سد الفجوات التي تم تحديدها خلال الاستعراض الوطني وتوصيات اللجنة العالمية لاستعراض الأقران.

٤٥- وستعمل الأمانة على ضمان المواظبة على تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والتحديات والتوصيات وإجراءات التنفيذ التي تتخذها الدول الأعضاء نتيجة للاستعراض ومناقشتها بين الأجهزة الرئاسية للمنظمة، بما في ذلك لجانها الإقليمية، والمجلس التنفيذي، وجمعية الصحة العالمية، أو غيرها من الهيئات المعنية.

٤٦- ولدى تنفيذ آلية الاستعراض، ستستكشف الأمانة والدول الأعضاء أوجه التآزر المحتملة مع سائر العمليات الحكومية الدولية حسب الاقتضاء، بما في ذلك عمل هيئة التفاوض الحكومية الدولية لصياغة من أجل صياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه، بهدف دعم التطوير المستمر للآلية.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٤٧- جمعية الصحة مدعوة إلى تقديم المزيد من التوجيه بشأن الخطوات المقبلة المتعلقة بآلية الاستعراض الشامل للصحة والتأهب، بما في ذلك مرحلتها التجريبية الطوعية.

الاختلافات التي تميز الاستعراض عن أدوات وآليات التقييم القائمة الأخرى بما في ذلك التقييمات الخارجية المشتركة:

- المشاركة السياسية على أعلى مستوى، والتي تعمل كحافز لزيادة الوعي والمشاركة المتعددة القطاعات والالتزام والاستثمارات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية على حد سواء؛
- التركيز على الفئات الرئيسية التي لا يتم تقييمها حالياً ضمن أدوات التقييم الحالية؛
- منهجية تستند إلى مزيج من التحليلات للبيانات الكمية والنوعية لقدرات البلد؛ تحليل لقدرة البلد على التأهب والنظام الصحي، واجتماعات الدعوة عبر القطاعات، ومقابلات مع الأشخاص المطلعين، ومناقشات أفرقة التركيز، وتمارين المحاكاة، واستعراضات الوثائق لضمان صحة النتائج؛
- توثيق وتبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء والارتقاء بها إلى المستوى العالمي؛
- استخدام نهج متعدد القطاعات يشمل المجتمع بأسره لإجراء استعراض أوسع نطاقاً يشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الوطني والمحلي، بمن فيهم خبراء الصحة والخبراء من القطاعات الأخرى، فضلاً عن ممثلين عن المجتمع المدني والبرلمانات والمجتمعات المحلية؛
- منهجية تشمل الجوانب الرئيسية للجنيتين العالميتين: لجنة الخبراء الاستشارية واللجنة العالمية لاستعراض الأقران؛
- وبما أن اللجان المذكورة أعلاه تعزز الالتزام السياسي بالعمل المستدام وتحشد التضامن والتعاون العالميين، فإن إشراك رؤساء الحكومات والشركاء الإقليميين والعالميين عنصر أساسي؛
- تحديد الاستثمارات اللازمة لبناء والحفاظ على نظم صحية قادرة على الصمود يمكنها تلبية الطلبات المتزايدة التي يفرضها الأمن الصحي؛^١
- وستواصل الدول الأعضاء استخدام أدوات التقييم الحالية التي تم صقلها وتحديثها على أساس الدروس المستفادة من كوفيد-١٩. وبالمثل، سيستكشف الاستعراض جولات الإبلاغ المتكاملة مع التقييمات في إطار التقييمات القائمة.

= = =

١ منظمة الصحة العالمية. النظم الصحية للأمن الصحي: إطار للوائح الصحية الدولية والمكونات في النظم الصحية وسائر القطاعات التي تعمل بالتضافر لتلبية الطلبات التي تفرضها الطوارئ الصحية. جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١ (<https://apps.who.int/iris/rest/bitstreams/1352938/retrieve>)، تم الاطلاع في ١١ أيار/ مايو ٢٠٢٢).